العرب
الأحد 2020/04/19
السنة 42 العدد 11682

التمديد في العزل الصحي يضاعف قلق التونسيين

وزير الصحة: تجاوزنا الخطر واستمرار الحظر أداة فعالة لمقاومة الفايروس

قرر مجلس الأمن القومي في تونس تمديد الحجر الصحي العام الذي كان مقررا انتهاؤه، الأحد، معلنا عن حزمة قرارات جديدة للتوقي من وباء كورونا المستجد، في خطوة تضاعف قلق التونسيين بشأن حقيقة الوضع الوبائي في البلاد من جهة، ومدى صمودهم في ظل تداعيات طول مدة العزل على أوضاعهم الاقتصادية من جهة ثانية.

خالد هدوي

تونس – تراجع التفاؤل في تونس بشأن إمكانية كسر تدريجي للعزل الصحي والعودة للحياة الطبيعية، في أعقاب إعلان مجلس الأمن القومي قرارات مشددة إضافية للتوقي من وباء كورونا المستجد.

وقرر مجلس الأمن القومي في تونس، الجمعة، التمديد للمرة الثانية للحجر الصحي العام في كامل أنحاء البلاد لمزيد التوقي من تفشي الوباء. وأعلنت الرئاسة التونسية أن الحكومة ستتولى في وقت لاحق تحديد المدة القصوى لفترة الحجر الصحي.

وناقش مجلس الأمن القومي، الوضع العام في تونس وخاصة تطورات الأوضاع الصحية وتقييم الإجراءات التي تم اتخاذها للتوقي من تفشي جائحة كورونا، كما بحث الإجراءات الجديدة الممكن اتخاذها في ظل التطورات الحاصلة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية.

> الحكومة تعتزم إطلاق مشاريع لصناعة طائرات مسيرة وأجهزة تنفس صناعي وأقنعة طبية واقية، في إطار مواجهة كورونا

ومثلت دعوة أطباء القطاع الخاص بمختلف اختصاصاتهم إلى الالتحاق بالمستشفيات العمومية والتطوع لخدمة الشأن العام، أبرز قرارات مجلس الأمن القومي، إضافة إلى تسخير القاعات الرياضية الكبرى لدعم جهود وزارة الصحة.

وتحد الإجراءات المشددة من تفاؤل التونسيين الذين يتطلعون إلى التخفيف من قيود العزل لضغوط نفسية وأخرى اقتصادية.

وأعلن موقع الرئاسة التونسية، أن مجلس الأمن القومي المنعقد برئاسة قيس سعيّد صحبة رئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان) راشد الغنوشي، ورئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، أنه تمت دعوة أطباء القطاع الخاص بمختلف اختصاصاتهم إلى الالتحاق بالمستشفيات العمومية والتطوع لخدمة الشأن العام مع إحالة ملف كل من يرفض إلى العدالة، وتسخير كل أسرة الإنعاش بالمصحات الخاصة للقطاع العام تحت إشراف الصحّة العسكرية.

وتطرح القرارات الجديدة تساؤلات عن واقع الوضع الوبائي في تونس وحقيقة توسع دائرة انتشار الفايروس بكامل أنحاء البلاد، علاوة عما خصصته الدولة من إمكانيات لمواجهة المرض.

ويأتي ذلك في وقت بلغ فيه عدد الإصابات بالفايروس 864 حالة مؤكدة ووفاة 37 شخصا إلى حدود السبت.

وفي الإطار ذاته، تقرّر وضع القاعات الرياضية والمعاهد الثانوية والمدارس الابتدائية على ذمة وزارة الصحة، وتأميم بيع الكمامات وتوزيعها بمعلوم رمزي على المواطنين، وإقرار عطلة أسبوعية طيلة فترة الحجر الصحي لمدة ثلاثة أيام من الجمعة إلى الاثنين، فضلا عن تركيز وحدة صحية عسكرية متطورة بجزيرة جربة مجهزة بطائرة عسكرية.

وفي سياق متّصل، انتظم بمقرّ وزارة الصحّة، السبت، اجتماع بإشراف وزير الصحة عبداللطيف المكي وضمّ مختلف الغرف المهنية التابعة لاتحاد الأعراف وممثلي المهن والقطاعات الصحية بالقطاع الخاص، تناول بالخصوص أوجه التدابير الواجب اتخاذها لتجاوز الصعوبات التي تعترض طريق الوزارة في مواجهة الأزمة الصحية الطارئة.

ومنذ ظهور الأزمة، اتجهت تونس لتكثيف التحاليل المرتبطة بفايروس كورونا المستجد على نطاق واسع، في مسعى لحصر الإصابات المؤكدة.

وأعلن وزير الصحة التونسي عبداللطيف المكي، السبت، عن تجاوز مرحلة الخطر في مكافحة فايروس كورونا المستجد، غير أنه شدد على ضرورة استمرار الحجر الصحي العام في البلاد كأداة فعالة.

وقال المكي في تصريحات للإذاعة الوطنية "يجب أن نستمر ولا نضيّع ما حققناه من نتائج في منتصف الطريق، هناك علامات هدوء وتحسن في دول أوروبية وهذا له دور في تقديرنا. نحن لا زلنا في قلب المرض ورأينا ضرورة استمرار الحظر كأداة فعالة لمقاومة الفايروس".

وتابع وزير الصحة التونسي قائلا "برغم الإمكانيات ونتائجنا المتوسطة فإنه يمكن القول بأننا تجاوزنا الخطر، مع العلم أنه كان بالإمكان أفضل مما كان لو كان هناك التزام أكبر بالحجر الصحي العام".

وأجرت تونس إجمالا أكثر من 14600 تحليل مخبري على العينات المشتبه بإصابتها بالفايروس منذ الكشف عن أولى الإصابات في مارس الماضي.

الأمل لازال قائما

والجهود التونسية لتطويق الوباء، لا تتوقف على الجانب الصحي، بل احتمت البلاد بكفاءاتها الشابة وابتكاراتهم العملية لمواجهة الأزمة.

وأعلنت الحكومة التونسية، السبت، اعتزامها إطلاق مشاريع لصناعة طائرات مسيرة وأجهزة تنفس صناعي وأقنعة طبية واقية، في إطار مواجهة جائحة كورونا.

جاء ذلك في تصريحات لوزير التعليم العالي والبحث العلمي سليم شورى، خلال زيارته لجامعة مدينة صفاقس (جنوب)، للاطلاع على مقترحات مشاريع قدمها أساتذة ومهندسون بالجامعة، لمواجهة كورونا.

وقال شورى، إنه "سيتم تحويل عدد من المشاريع المقترحة من قبل نخبة من الأساتذة الجامعيين والمهندسين في صفاقس، لمواجهة فايروس كورونا، إلى مشاريع صناعية ملموسة".

وأوضح أن من هذه المشاريع صناعة طائرات استطلاع مسيرة للتواصل مع المواطنين واكتشاف المصابين منهم بفايروس كورونا، وأجهزة تنفس صناعي، وأقنعة طبية واقية.

وأشار إلى أنه تم إيجاد التمويل اللازم من الحكومة ودول صديقة ومنظمات إقليمية ودولية لتحويل هذه المقترحات إلى مشاريع على أرض الواقع.

وأفاد أن "وزارته ستعمل مع جميع الأطراف الفاعلة لتسهيل إنجاز المشاريع".

جدل بشأن استئناف الدراسة في تونس

تونس - أثارت الدعوات إلى استئناف الدراسة في المؤسسات التعليمية جدلا واسعا في تونس وسط تساؤلات عن مدى جاهزية القطاع الصحي واستعداده لتطبيق مراقبة صارمة وحماية مكثفة للطلبة، في وقت تشهد فيه البلاد تفشيا لفايروس كورونا المستجد.

وتباينت مواقف التونسيين بخصوص استئناف الدروس، بين الرفض والتأييد، وتضاربت الآراء بشأن التأمين الصحيّ، وضمان سلامة التلاميذ والطلبة في مختلف جوانب العملية التربوية من تنقل ووقاية وتأطير وغيرها.

وتزداد مخاوف الأولياء على وجه الخصوص، من استئناف الدروس والتحاق أبنائهم بمقاعد الدراسة مقابل ما اتخذته السلطات المعنية من تدابير وقائية قد تكون غير كافية لحماية التلاميذ وضمان سير الدروس في نسق عادي.

وتقول ربيعة براهم (ولية)، في تصريح لـ"العرب"، "إن العودة في هذه الظروف التي تشهدها البلاد غير مقبولة، باعتبار ارتفاع عدد المصابين بالوباء، ناهيك عن أن الموسم الدراسي شارف على النهاية".

وأضافت براهم "نجد أنفسنا أمام صعوبات كبيرة في تأطير أبنائنا نفسيا وشحن معنوياتهم للعودة.. نشعر بالخوف لأن أعداد التلاميذ بالفصول كبيرة وهذا ما يزيد من إمكانية نقل العدوى بالفايروس".

واستطردت "اهتمامات الولي الآن موجهة نحو نفقات شهر رمضان وهذا ما يثقل كاهل أرباب العائلات ويجعل مسألة العودة المدرسية في هذا الظرف مستبعدة".

ومنذ مارس الماضي، يتواصل تعليق الدروس بالجامعات والمدارس التونسية، بعد إعلان الحجر الصحّي العام لمكافحة تفشي كورونا.

وأوضح وزير التربية محمد الحامدي، "أن ترجيحات خبراء الوزارة تفيد بأن 5 أسابيع في أقصى الحالات تمكّن من إنهاء البرامج الدراسية بالنسبة إلى الأقسام المعنية بالامتحانات الوطنية".

وأضاف الوزير أثناء جلسة استماع بالبرلمان، "أن فرضية من بين الاحتمالات المطروحة، هي إمكانية عودة التلاميذ في الأقسام النهائية إلى مقاعد الدراسة في منتصف شهر مايو المقبل، لتتواصل الدراسة مدة 4 أو 5 أسابيع تليها أيام مراجعة في آجال معقولة نسبيا".

وأشار إلى "أنه سيتم بعد ذلك اجتياز امتحانات البكالوريا والسادسة ابتدائي والتاسعة أساسي، معتبرا أن هذا السيناريو هو الأقل ضررا".

بدوره يضغط قطاع التعليم الخاص على وزارة التربية، منتقدا رؤيتها الضبابية في التعامل مع تداعيات الأزمة الصحية.

ودعت غرفة المؤسسات التربوية الخاصة، وزير التربية إلى توضيح الرؤية بخصوص مدارس التعليم الخاصة في ظل إجراءات الحجر الصحي وانقطاع الدروس المباشرة، فيما التجأت المؤسسات العمومية إلى التعليم عن بعد.

ودعت وفاء حمدي نائب رئيس الغرفة من وزير التربية توضيح وضعية مؤسسات التعليم الخاصة في الفترة الحالية. كما طالبت في تصريحات لوسائل إعلام محلية أن "تشمل القطاع الخاص حزمة الإجراءات التي أعلنتها رئاسة الحكومة بخصوص جائحة كورونا وتداعياتها على المؤسسات الاقتصادية".

> الأولياء متوجّسون من استئناف أبنائهم للدروس إذ يعتبرون أن ما اتخذته السلطات المعنية من تدابير وقائية غير كاف

وعلى صعيد آخر، وجّه الاتحاد العام لطلبة تونس (منظمة طلابية)، رسالة مفتوحة إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والجهات المعنية طالب من خلالها بالتمسك بالتدريس المباشر ورفض آلية التدريس عن بعد في ظل الأزمة التي تعيشها الجامعة مع انتشار كورونا.

ورجح وزير التعليم العالي في تونس، سليم شورى "إمكانية عودة الدراسة بمقاعد الجامعات أواخر أبريل، وبداية مايو، واستمرارها لـ5 أسابيع، ثمّ إقرار فترة مراجعة، والانتهاء من جميع الامتحانات في يوليو". كما لفت الوزير إلى "إمكانية اعتماد سيناريو ثان يتمثل في استمرار الدراسة عبر التواصل عن بعد حتى مايو، وإجراء الامتحانات خلال يونيو، ويوليو".

تفاقم مأساة المهاجرين الأفارقة بإسطنبول في ظل تفشي وباء كورونا

إسطنبول – يشكو المهاجرون الأفارقة من سوء معاملة السلطات التركية، حيث كشفت أزمة كوفيد – 19 حجم معاناتهم في البلد ومأساتهم التي تفاقمت مع تفشي وباء.

وبحسب شبكة "ترلباسي سوليداريتي نيتوورك" للتضامن في تركيا، يُقيم حوالي 80 ألف مهاجر أفريقي معظمهم بصورة غير شرعية في إسطنبول العاصمة الاقتصادية للبلاد، والتي تعد 16 مليون نسمة.

ألفا باري المواطن السيراليوني المقيم في إسطنبول أحد هؤلاء المهاجرين، ويتعاون مع شبكة التضامن تلك لمد يد العون لحماية المهاجرين من تفشي وباء كوفيد – 19 الذي أودى بحياة نحو 1800 شخص في تركيا من أصل 78 ألف حالة مؤكدة، نصفها في إسطنبول.

وتضم الشبكة أيضاً متطوعين أتراكاً، وكانت قد أُنشئت قبل ثماني سنوات لمساعدة المدمنين على المخدرات والمشردين. يقوم ألفا باري بتدوين معلومات عن الموقع يتلقاها عبر الهاتف من أفريقي يعمل سراً في إسطنبول لتسليمه مساعدة إنسانية توزع على المهاجرين الأكثر فقرا في وقت يتفشى فيه الوباء أكثر في المدينة.

ويسأل ألفا باري الذي يحمل قائمة بأسماء المهاجرين المعنيين، محاوره "أين يوجد المنزل؟ أرسل لي موقعه المحدد وأنا قادم". وصرح المتطوع لوكالة فرانس برس "نوزع عليهم قسائم غذائية ومواد معقمة وأقنعة وقفازات".

ويقول أحد الذين يتلقون المساعدات "نأكل بحذر لأنه ليس لدينا كمية كافية من الطعام. وأقلق كيف سنسدد فواتير الماء والكهرباء لأننا حاليا عاطلون عن العمل".

وهناك 300 أسرة يجب توزيع هذه المساعدات عليها يوم الجمعة فقط.

ولأسباب تتعلق بالوقاية الصحية، لا يدخل ألفا باري بتاتا إلى المنازل التي يتلقى سكانها المساعدات. يترك الكيس عند مدخل المنزل ويخرج أحد المقيمين فيه لاستلامه.

يتجول المتطوعون الذين يرتدون أقنعة واقية في أحياء إسطنبول، في سيارة تكدست على مقاعدها الخلفية وفي صندوقها مواد يوزعونها على أشخاص أسماؤهم مسجلة على لائحة أعدت مسبقا.

وبعد أن وصل إلى المنزل بفضل تطبيق تحديد المواقع على هاتفه النقال، ينتظر ألفا باري مع متطوعين آخرين عند مدخل مبنى في حي آق سراي الشعبي.

وينزل إدريس كامارا وهو أيضا من سيراليون، لتلقي المساعدات لكن قبل أن يتسلمها يعطيه المتطوعان إرشادات حول طرق الوقاية من الفايروس.

> المهاجرون يعيشون ضمن مجموعات من خمسة أو ستة أشخاص في شقق صغيرة، وفي حال تفشى الوباء بينهم سيكون من الصعب إيجاد حل

ويقول ياسر وهو متطوع آخر يوزع كتيبا على أفارقة تجمعوا في الشارع "كافة تدابير الوقاية مدرجة هنا باللغتين الفرنسية والإنجليزية". وأكد لهم "تجدون أيضا رقم تطبيق واتساب يمكنكم الاتصال أو بعث رسالة نصية عليه إذا شعرتم أو شعر أحد أصدقائكم بتوعك. سنحاول مساعدتكم".

ورغم سروره لتلقي هذه المساعدة، يشعر إدريس كامارا بالقلق لغياب دعم حكومي بعد أن خسر وظيفته في مصنع للنسيج بسبب الوباء.

ويقول بحسرة "نحتاج إلى الكثير من الأمور للعيش. فقدت عملي وكل شيء مقفل فكيف سأعيش؟". وتراود الغيني كونا موري المقيم أيضا في آق سراي الهواجس نفسها. ويقول "لقد أعطونا أقنعة وقفازات ومعقمات لتفادي ما يسمى فايروس كورونا المستجد".

ويضيف "لكن خلال العزل توقفت أشغالنا بالتالي نواجه مشكلة خصوصا لتأمين لقمة العيش. وبما أن عددنا كبير في المنزل يجب علينا تقاسم الطعام".

ويخطر في باله شهر رمضان الذي يبدأ خلال أسبوع ويقول "لو لم نؤمن الطعام سنواجه مشاكل".

وتنوي الشبكة الممولة من هبات، توزيع مساعدات على خمسة آلاف محتاج. ويقول أحد مسؤوليها محمد صديق "لقد وزعنا حوالي ربع المساعدات".

وحذر قائلا "يعيش المهاجرون ضمن مجموعات من خمسة أو ستة أشخاص في شقق صغيرة. وفي حال تفشى الوباء بينهم سيكون من الصعب علينا إيجاد حل". وكشف أن مهاجرا أفريقيا قضى جراء وباء كوفيد – 19 الأسبوع الماضي في منزله لعدم تمكنه من دخول المستشفى.

وفي الحي نفسه يعيش تسعة مهاجرين أفارقة في شقة قديمة في طبقة تحت الأرض من أحد المباني.

ووضعت زجاجة معقم على قطعة أثاث في هذه الشقة، لكن الوقاية من الفايروس ليست الهم الوحيد لهؤلاء الذين فقد معظمهم عمله.

المهاجرون الأفارقة يشكون سوء المعاملة في تركيا